جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

ادارة المخاطر في الجهاز المصرفي الجزائري

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR "

اعداد الطلبة:

- بن سليمان يعقوب
- يوسفات زهية
- عبد الحاكم بوبكر

تحت اشراف الدكتور:

عجيلة محمد

السنة الجامعية: 2014/2013

كلمة شكر

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف الدكتور "**محمد عجيلة**" الذي أشرف على توجيهنا من البداية حتى إتمام هذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إلى جميع من ساهم من قريب أو من بعيد ولو بكلمة على انجاز هذه المذكرة.

زهية + يعقوب + بوبكر

الإهداء

وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فله الحمد

أهدي ثمرة جهدي إلى من إستمد منها فيض الحنان ومرفأ الأمان، إلى التي بكت ودعت، إلى من سهرت الليالي، فأنجبت وربت، إلى أسمى وأرق إنسانا في الوجود

أمي الغالية "خديجة " حفظها الله ورعاها

إلى من أعانني في مختلف مراحل حياتي، إلى من يعجز اللسان عن شكره ويقصر البيان عن الوفاء بحقه، إلى من تعب لإسعادي وربى وسعى حتى بلغت مرادي وحققت أملي

أبي العزيز " علي " أطال الله في عمره.

إلى من أنرن حياتي بنصائحهن القيمة، إلى شقيقتاي " **أحلام و سميشة و أزواجهم** "

إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها وقاسموني دفئ الحياة العائلية وأسرارها، إلى تاجي ورفعتي إخوتي الأعزاء " **صالح، كمال، محمد سفيان، نصر الدين، عبد الرحمان" إلى برعمتي العائلة " ياسين، فاطمة الزهراء** "

إلى من أظلمت الدنيا بفقدانهم، إلى الأرواح الطاهرة " **جدي، جدتي، خالتي مسعودة،وأبن خالي محمد" رحمهم الله.**

إلى كل من جدتي مسعودة خالتيا الغاليتين **نورة و خادم وأبنائهم وأخوالي رشيد، الهاشمي، ماليك، حميدة، محمد، عبد القادر وأبنائهم وأزواجهم وعمي الغالي محمود وعماتي الحبيبة شيخة و بناتها**

إلى من أحببت وتقاسمت معهم مشوار الدراسة " **أصدقائي بوعلام، سالم، وليد،عبد الصمد، عبد الباري، عبد الحليم، عبد القادر، حمزة، كمال، محمد، عبد الرزاق، عبد الغاني، أنور، فؤاد،إسماعيل، صالح، محمود، بلال، شريف، عبد الكريم، مراد، فيصل، عبد العالي، عبيدة، عثمان، العيد، عبد الحميد، عبد الرحيم، ابرهيم، يحي،سيد أحمد، طه، العايش، بشير"**

إلي كل من صديقاتي ***منال و أمها الغالية***، أمال، و أم نصر الدين، منيرة، حنان، زهية، صفية، سليمة، مجدة، نجوة، حليمة،خديجة، نبيلة، خيرة،زينب، عمارة،فريحة، سارة، فاطمة الزهراء

إلى كل من حملهم قلبي ولم تحملهم ورقتي. وإلى كل" طلبةمالية وبنوك

إلى كل أصدقاء البلد والجامعة عبر ربوع الوطن من غرداية إلى المنيعة أهدي هذا العمل المتواضع.

نصر الدين

يعقوب

PTyTb™
www.limonova.com

الاهداء

اهدي عملي هذا:

إلى تلك التي جعلت نفسها جسرا من العطف والحنان لتحقيق لطموحاتي

إلى التي سهرت على تربيتي وتعليمي وعطائها زهرة شبابها من أجل أن ترى بنتها في أعلى المراتب.

"أمي الغالية"عائشة" أدامها الله فخرا إلى مدى الحياة"

إلى الذي علمني معنى الكفاح فكان نبراسا لحياتي وقدوتي في شق طريق نحو الأفق

إلى**أبي العزيز"مولاي العربي"أطال الله في عمره**

إلى التي وهبتني في الحياة بسمة ورسمت أحلامي بأجمل رسمة، إلى التي وهبتني روح القيادة **جدتي الغالية"مسعودة"**

إلى الذين وهبوني السعادة **خالاتي حدة، رقية، فاطمة، خديجة، مبروكة، زينب، فريدةوأخوالي وأعمامي**.وأبنائهم

إلى **إخواني وأخواتي الأعزاء**: عبد الباسط، مهدي، مولاي أحمد، نادية، كلثوم.

إلى من أظلمت الدنيا بفقدانهم، إلى الأرواح الطاهرة "مريم ،يمينة ،جدي" **رحمهم الله**.

إلى جميع من جمعني بهم سقف واحد وقاسموني الحياة بحلوها ومرها، وعشت رفقتهم أجمل الأوقات، إلى كانت رفقتهم اختياري: **فاطمة، طاوس، صفية**، منيرة، **يعقوب، منال، عمارة، سعدية، حسنة، عائشة، فريدة، بوبكر،ياقوتة، يمينة، ربحة، مريم، زبيدة، خولة**، محجوبة، طاوية **حورية، نجاة، صليحة، خديجة جمعة، سارة، كلثوم**، شريفة، سميحة، الحاجة، فوزية، سعاد، **أسيا، زهرة، نعيمة، زهية، ريمة، زينب، حنان، نجوى، أسماء، زهور، هجيرة، حكيمة، مروة، سهيلة ليلى، سالمة، فتيحة، هدى**، وليد، محمد، تهامي،طه ،عبد الصمد، عبد الحليم، سيد أحمد، بشير، فريدة، وسيلة، سلاف، محجوبة، أمينة، بشرى، رمزي، عبد القادر، أكرم، يحي، عيسى، عبد السلام.

زهية

PTyTb™
www.limonova.com

الفهرس

الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال البيانية	VI
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر المصارف و الدارسات السابقة	
تمهيد	2
المبحث الأول:ماهية مخاطر الجهاز المصرفي وطرق الحد منها	3
المبحث الثاني: دراسات سابقة	28
خلاصة الفصل الأول	39
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR"بغارداية	
تمهيد	41
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	42
المبحث الثاني: كيفية قياس مؤشرات وتحليل نتائج دراسة بنكBADR	47
خلاصة الفصل الثاني	60
الخاتمة	61
المراجع	64

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح الأموال الخاصة	52
02	يوضح الأصول الخطرة المرجحة	53
03	مؤشرات مخاطر رأس المال	54
04	مؤشرات مخاطر الإئتمان	56
05	يوضح مؤشرات مخاطر السيولة	58

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي الجزائري	10
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	46

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على موضوع إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي الجزائري بالإضافة إلى طرق الحد منها والتسيير الاستراتيجي لها ،ونتبع في هذا البحث أسلوب المنهج الوصفي والتحليلي،وخلص البحث إلى وجود عدة طرق للحد من المخاطر البنكية وفي الختام أوصى البحث بضرورة الاعتماد على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر، بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة، وربح الوقت من جهة أخرى، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية ضبط وتسيير المخاطر البنكية في الجزائر؟ وما هي الإجراءات والتدابير الوقائية ضد هذه المخاطر؟

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر ، الجهاز المصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ،التسيير الإستراتيجي،البنوك التجارية.

Résumé :

De cette recherche vise à identifier le sujet de gestion stratégique et de gestion des risques dans le système bancaire algérien, mais aussi les moyens de réduire, nous suivons la méthode de la descriptive, analytique et la recherche a trouvé plusieurs façons de réduire les risques que la Banque a enfin recommandé la nécessité de s'appuyer sur nouveaux modèles dans l'appréciation du risque, au lieu de la manière

classique d'exploiter le meilleur de l'information et le temps d'autre part, poser le problème suivant: Comment définir et gérer les risques bancaires en Algérie ? Procédures et quelles mesures préventives contre ces risques?

Les mots clé : gestion de risque, système, la Banque de l'agriculture et du développement rural, gestion stratégique, banques commerciales BADR bancaire.

المقدمة

مقدمة عامة

لقد احتل النظام البنكي من فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى، وفي هذه الظروف طورت البنوك من إمكانياتها ووسائل عملها من اجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعلامات الممكنة، ولكن أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

لأن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها يحد من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها،فإذا كان التعرض للمخاطرة يهدف من وراءه للحصول على أرباح أعلى، إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك ولكون البنوك الجزائرية جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي فحتما يواجه نفس تلك المخاطر.

وفي ظل تصاعد هذه المخاطر المصرفية بدأ التفكير في آليات لمواجهتها، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك

المركزية لمختلف دول العالم، ويقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وعليه فالإشكالية الجوهرية التي نسعى إلى طرحها وضبطها هي على النحو التالي:

ما مدى إمكانية ضبط وتسيير المخاطر البنكية في الجزائر؟ وما هي الإجراءات والتدابير الوقائية ضد هذه المخاطر؟

وانطلاقا من الإشكالية الجوهرية نطرح الأسئلة التالية:

1 – ما المقصود بالجهاز المصرفي الجزائري؟
2 – ما هي المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ؟
3 – ما هي الطرق المستعملة للحد من المخاطر البنكية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ؟

الفرضيات:

قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1 – يعتبر الجهاز المصرفي من المنشآت المالية ضمن الاقتصاد القومي.

2 – أهم خطر يتعرض له بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عدم قدرة العميل على السداد.

3 – التقليل من احتمال تحقيق المخاطر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بطرق متعددة منها الضمانات.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراستنا في ما يلي:

– التعرف على أهم المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، وخاصة في إطار المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثير هذا على تطور أو فشل النظام الجزائري؛

– التعرف على المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك؛

– كما تتجلى أهمية الدراسة أيضا في مساهمتنا في تحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي وكيفية الحد منها؛

– كما تساهم في زيادة الوعي لدى العاملين بأهمية التسيير المثالي للمخاطر للحد منها؛

– ويضاف إلى أهمية الدراسة من جانب آخر في سد النقص في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع في المكتبات الجزائرية بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى :

- التعرف على مراحل تطور الجهاز المصرفي؛
- توضيح مفهوم إدارة المخاطر وربطه بالجهاز المصرفي الجزائري؛
- التعرف على قياس درجة المخاطرة في العمليات المصرفية؛
- التعرف على الطرق والإجراءات الوقائية للحد من المخاطر البنكية؛

- علاوة على ذلك نسعى من خلال هذه الدراسة إثراء المعرفة من الناحية النظرية من خلال استعراض أهم ما كتب حول المخاطر البنكية؛

أسباب اختيار الدراسة:

إن الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي:

- شعورنا بقيمة وأهمية هذا الموضوع؛
- علاقة الموضوع بمجالنا كطلاب في فرع: مالية وبنوك؛
- تسليط الضوء على كل ما يحيط بكيفية معالجة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي.

حدود الدراسة:

وتنقسم إلى:

الحدود المكانية: وتتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ؛

الحدود الزمانية: استغرقنا لإتمام هذه الدراسة من شهر أكتوبر إلى غاية شهر جوان.

المنهج المتبع:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه، ولذلك سوف نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي الذي يتميز بجمع المعلومات وتحليلها بالاعتماد على أدوات الجمع والتحليل المتوفرة للإلمام بكل الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع.

وتتمثل أدوات الدراسة ومصادر بياناتها فيما يلي:

- الدراسة النظرية والهدف منها الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية والأجنبية في هذا الموضوع وكذا مختلف المجلات والمقالات.
- الدراسة الميدانية التي تتمثل في دراسة المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

هيكل الدراسة:

سوف نعتمد على تقسم البحث إلى مقدمة عامة وقسمين قسم نظري وآخر تطبيقي، فالقسم النظري يضم فصل واحد بعنوان إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي الجزائر نتناول فيه مبحثين، المبحث الأول نتطرق فيه إلى ماهية

الجهاز المصرفي وماهية المخاطر وطرق الحد منها، بالإضافة إلى التسيير الاستراتيجي والعلاجي الذي يمكن من خلاله الخروج بالقرار السليم والأمثل لتفادي الأخطار، أما المبحث الثاني فنتناول فيه الدراسات السابقة.

أما القسم التطبيقي يضم الفصل واحد تحت عنوان دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.

سنتعرض فيه إلى مبحثين، الأول نتطرق فيه إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني فنتناول فيه مؤشرات مخاطر وتحليل نتائج دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**BADR** .

وأخيرا خاتمة نتناول فيها النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات التي تساهم في إدارة المخاطر بالجهاز المصرفي الجزائري.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لإدارة مخاطر المصارف والدراسات السابقة

تمهيد:

تتعرض المصارف إلى عدة مخاطر وهذا حسب طبيعة نشاطها، مما جعل البنوك تقوم بالبحث عن الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها الحد من هذه المخاطر، وإتباع سياسات أكثر فعالية، وكون البنك بصفة عامة يلجأ إلى العديد من الطرق عند تسييره لهذه المخاطر، إلا أن تحديد نوع تسييره لها يتوقف على المرحلة التي يتعامل عندها البنك.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية في الجهاز المصرفي ؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة المخاطر في الجهاز المصرفي مفاهيم وأسس

نتطرق فيه إلى كل من إدارة المخاطر البنكية بالإضافة إلى الدراسات السابقة على النحو التالي:

المبحث الأول:أساسيات إدارة المخاطر البنكية في الجهاز المصرفي

إن تشغيل الاقتصاد بصورة عادية يتطلب رؤوس أموال وه ذه الأخيرة موجودة لدى المتعاملين الاقتصاديين ليسوا في علاقة مباشرة معها بل يحتاجها في تمويل عجزهم ولتسهيل العملية ظهرت الوساطة المالية المتمثلة في العديد من المؤسسات والتي من بينها الوساطة المالية البنكية والنظام البنكي هو جزء من النظام المصرفي المالي وهو عبارة عن مجموعة مصارف العاملة في بلد معين ويختلف هيكله من بلد لأخر ، وفي قمته يوجد البنك المركزي .

المطلب الأول : ماهية الجهاز المصرفي

أولا: تعريف الجهاز المصرفي :

– يتحدد الجهاز المصرفي بشكل هرم بين المؤسسات المصرفية يتربع في قمته البنك المركزي ، المصارف التجارية وغيرها من المصارف الادخار ومصارف المتخصصة[1]

ثانيا: طبيعة الجهاز المصرفي:

يشتمل النظام المصرفي في مفهومه كل من البنك المركزي والبنوك التجارية وبقية المؤسسات المصرفية المالية.

[1] – حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000 ، ص16

2-1 البنك المركزي

2-1-1 تعريف البنك المركزي :

هو الهيئة التي تتولى إصدار الصكوكات (الأوراق المالية) وتتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليه الإشراف على السياسة الائتمانية للبلد .

ويكاد لا يخلو بلد من بلدان العالم المستقلة البوم من بنك مركزي يتولى الرقابة على عرض النقود وتنظيم الأموال الائتمانية[1].

2-1-2 وظائف البنك المركزي : تتمثل وظائف البنك المركزي فيما يلي:[2]

- الإصدار النقدي:

تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية إصدار أوراق النقد المصرفية أي البنكوت وهي من أهم وأقدم الوظائف التي يمارسها البنك المركزي و لعل الأساس أول لقيام البنك المركزي هو القيام بهده الوظيفة ، وهو الجهة الوحيدة المحتكرة لإصدار الأوراق النقد المصرفية ولا يشارك فيها أي جهة أخرى .

- بنك البنوك :

يقوم البنك المركزي بدور البنك بالنسبة للبنوك الأخرى فكما تتعامل البنوك التجارية مع الأفراد والمؤسسات فتتلقى

[1]- أنور إسماعيل الهواري ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، بدون دار نشر، 1983، ص160.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد عقاد ، **نقود وبنوك** ، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص99.

منهم الودائع ومن خصم القروض وتخصم لهم الأوراق التجارية المتخصصة ويمد البنك يد العون إلى البنوك التجارية في حالات الأزمات أو عند الضرورة ،كذلك تحتفظ لديه باحتياطاتها النقدية , ويتولى الإشراف على العمليات .

– التحكم في الائتمان :

يتحكم البنك في الائتمان من خلال الرقابة التي يباشرها داخل الدولة وتتمثل في الرقابة الكمية، الرقابة الكيفية، الرقابة المباشرة:

- **الرقابة الكيفية:** وتهدف إلى توجيه الائتمان؛
- **الرقابة المباشرة:** هي الأوامر والتعليمات الملزمة التي يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- **الرقابة الكمية:** يقصد بها تأثير على كمية وحجم الائتمان بصرف النظر عن استعماله.

– بنك الحكومة :

يتولى البنك المركزي العديد من المهام المصرفية للمصالح الحكومية كاحتفاظ بحسابات الحكومة، تقديم قروض عامة ، إدارة احتياطات الدولة من ذهب وعملات أجنبية .

2–2 البنوك التجارية :

2–2–1 تعريف البنوك التجارية :

تنص المادة 115 من القانون رقم 10.90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض على أن

البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة، ويقصد بها أشخاص معنوية مهمتها العادية وأساسية هي جمع الودائع، منح الائتمان، توفير وسائل الدفع للزبائن وإداراتها[1] .

2-2-2 وظائف البنوك التجارية :

هناك وظائف رئيسية للبنوك التجارية هي : [2]

*** خلق نقود الودائع :**

تتولى البنوك التجارية خلق النقود الكتابية التي تعتبر أوسع أنواع النقود انتشارا في المجتمع

*** قبول الودائع :**

هي من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك وأهمها:

- ودائع تحت الطلب؛
- ودائع الادخار.

*** منح الائتمان :**

تقوم البنوك التجارية بالإقراض ويعتبر من المهام التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية لرجال الأعمال والمشاريع بمختلف أنواعها .

[1]- حسب قانون النقد والقرض. 10/90

[2]- أنور إسماعيل الهواري، **مرجع سبق ذكره**، ص187.

*** خصم الأوراق التجارية:**

يقدم التجار بيع بأجل ويحصل على كمية مستحقة الدفع بعد مدة مقابل مبيعات , فيلجأ للبنك لخصمها له في حالة احتياجه إلى سيولة ، فيقوم بهده العملية مقابل فائدة حيت أن هده الفائدة تتمثل في الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للورقة:

- تحصيل مستحقات عملائه ودفع ديونهم؛
- صرف العملة؛
- التعامل في الأوراق المالية.

2-3 البنوك المتخصصة :

هي البنوك التي تتولى عملية الإقراض طويل الأجل وتتميز بين عدد من الصفات تتميز بها هده البنوك[1] .

- لا تقوم عادة بتلقي الودائع من الأفراد؛
- تعتمد اعتماد كبير على رأسمالها؛
- تخدم أهذاف وطنية.

[1]- نفس المرجع، ص188

2-3-1 أنواعها ومهامها:

أ -**بنوك صناعية** : هي مؤسسات تأخذ شكل المساهمة ، وتخدم قطاع معين من قطاعات الإنتاج , ومن مهامها تمويل الصناعات الحرفية .

ب -**بنوك الزراعية** : هي عبارة عن شركات مساهمها تقوم بإنشائها الجمعيات التعاونية وتقوم هده البنوك بمجموعة من الأعمال الزراعية معينة .

ت -**البنوك العقارية** : لا تختلف البنوك العقارية على الأنواع الأخرى ، فإن النشاط العقاري يحتاج إلى تمويل طويل الأجل

ثالثا: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري :

لقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة مراحل والتي قسما إلى: [1]

*** المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى سنة 1986 :**

وفيها تم تأميم المنشئات المصرفية وهذا من أجل تحقيق تطلعات الجزائر في مجتمع جديد يسير في طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية، وخلق أنظمة نقدية ومالية تستجيب إلى تطلعات الاقتصادية والمالية لجزائر مستقلة .

[1] -الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 201-202 .

*** المرحلة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 1990 :**

وفيها تم تأسيس المخطط الوطني للقرض والذي حدد حجم القروض الخارجية التي يمكن رصدها، مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاستثمار ، وكدا مديونية الدولة وطرق تمويلها.

*** المرحلة الممتدة من سنة 1990 إلى يومنا هذا :**

وفيها تم إنشاء النقد و القرض 10.90 المؤرخ في 1990/04/14 والذي أعاد التعريف هيكل النظام المصرفي الجزائري، مع اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق تغيرات متطلبات الزبائن ، بالإضافة إلى ظهور مجموعة من البنوك التجارية والمختلطة ، وذلك من أجل تجميع إدخالات وتمويل الإنفاق الدولي إلى غيرها من النشاطات

الشكل رقم(1) : هيكل القطاع المصرفي الجزائري

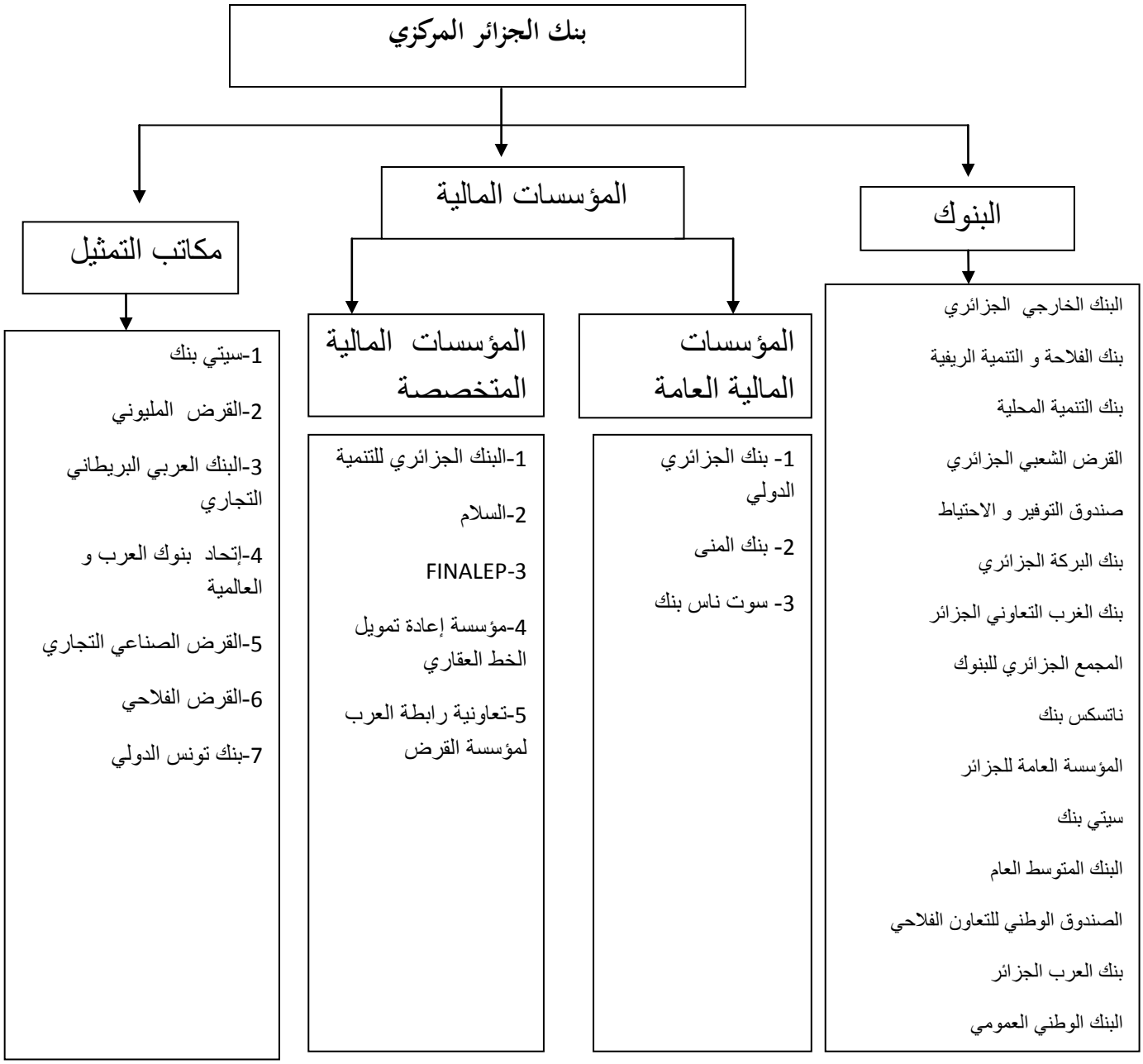

المصدر: عبد المنعم محمد طيب أحمد النيل ، تقويم تجارب الإصلاح المصرفي ، ملتقي دولي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الشلف ،2004، ص18.

المطلب الثاني: أساسيات مخاطر الجهاز المصرفي

نتناول فيه مفهوم مخاطر الجهاز المصرفي وطرق الحد منها على النحو التالي:

أولا:تعريف مخاطر الجهاز المصرفي

1-تعريف مخاطر الجهاز المصرفي:

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت غير انه في اختلافها وتعددها كانت متطورة نحو الشمول وتقليل العيوب وفي هذا المطلب سنتطرق لبعض التفسيرات التي ذكرت عن التعريف المحدد وشامل يتماشى مع الواقع العمل الذي نعيشه:

- يعرف الخطر على أساس انه حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها[1]، في هذا التعرف البسيط نستطيع أن نقول أنه بالرغم من الإشارة إلى حالة عدم التأكد عند الفرد الأساسي لتحديد الخطر إلا أنه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة بحيث لا يمكن في جميع الحالات ضرورة قياس هذه الحالة بحيث لا يمكن في جميع الحالات قياسها لان المتغيرات المحددة

[1]- مختار محمد الهاشمي ، إبراهيم عبد النبي حمودة ، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية ، 2001،ص9.

بحالة عدم التأكد تحكمها في أغلب الأحيان أمور معنوية تشمل تصرفات شخصية يصعب قياسها بالأساليب الكمية وهذا لا يمنع من ترجمتها إلى أرقام يمكن قياسها .

- كما عرف البعض الأخر من خطر على انه "عدم تأكد وقوع لخسارة معينة" بالرغم من ان هذا التعريف الضيق لحالة عدم التأكد وقوع خسارة غير انه لا يوضح نوعيته.
- يعرف خطر على انه "إمكانية وقوع الخسارة"[1]. احتمال وقوع الخسارة أي أن الخطر هو احتمال وقوع الخسارة، وعليه يمكن استخلاص تعريف محدد للخطر "يعرف الخطر على انه خسارة" خطر جهاز المصرفي يستطيع أن يتم خلال الزمن الذي بالضرورة بين منح القروض وأجل الاستحقاق أو السداد المتوقع .

ثانيا: طرق الحد من المخاطر في الجهاز المصرفي

يعتبر التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا للاقتراض من البنك التجاري ذات أهمية كبيرة لإدارة البنك إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو رفضها يعتمد ويبنى أساس على نتائج تحليل المالي.

1 -**التحليل بوسطة المؤشرات التوازن المالي** : تعتبر أحسن وضعية للمؤسسة عندما يكون رأسمالها العامل موجبا وفي هذه الحالة تكون الوضعية المالية متوازنا لان رأسمال موجبا يكون كافيا لتغطية جزء من المخاطر الجارية : [2]

1 2 **رأس مال العامل**: يعتبر من الأفكار المهمة في التحليل المالي الاحتياجات في رأسمال العامل: هو

[1]- نفس المرجع ، ص11

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص147

رأس مال العامل تحتاجها المؤسسة ، يعرف على انه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد.

1 3 **الخزينة:** هو مؤشر يبين وضعية المؤسسة على المدى القصير باعتبارها تعبر عن القيم الجاهزة.

2 **التحليل بواسطة النسب المالية:** يستمد تحليل نسب المالية شأن الأدوات الأخرى في التحليل المالي على علاقات منطقية بين عمليات المشروع من ناحية ومن التمثيل المالي والمحاسبي لهذه الأنشطة من الناحية أخرى.

2 1 **نسبة السيولة** : تقيس هذه النسب قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية [1].

2 2 **نسبة الرفع المالي:** هناك عدة جوانب أساسية لنسب الرفع المالي وهي التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بتمويل الذي مصدره القروض.

2 3 **نسبة الربحية** : تعتبر الربحية أكثر أنواع النسب استخداما وأهمية للمحلل المالي حيث أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة لتحقيق الأرباح , وبالتالي فعدم اقتناع المحلل المالي بكفاية النسب [2].

2 4 **نسبة حقوق الملكية:** ذلك معناه أن الخطر داخل المشروع يتحمله المقرضون بصفة أساسية.

2 5 **نسبة صافي الربح إلى المبيعات** : هي الدخل المتولد عن الأنشطة غير المتعلقة بطبيعة العمل , وبالتالي فهي أكثر دقة مقارنة مع النسبتين الأوليتين.

2 6 **نسبة العائد على الأصول** : هذه النسبة من النسب التي تستخدم كثيرا من قبل مسئولي الائتمان في

[1] جميل الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص146.

[2] محمد الصالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 ،ص61

البنوك , يمكن استخراج النسبة بعدة طرق.

2 7 **أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرارات** : تعتبر انضمت الخبرة من أدوات التقنية الحديثة جدا والمساعدة في اتخاذ القرارات على أي مستوى من مستويات تسيير في المنضمة ونضام الخبرة المقصود به هو التعبير عن دور الآلة المحاسبية في محاكاة السلوك البشري وجعلها بديلا في المجال التسيير وذلك من حيث مساعدته في اتخاذ القرار. أما عملية التطوير نضام الخبرة تبقى بحاجة إلى مجموعة من الشروط الواجب توفرها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- فاعلية وفعالية أنظمة الخبرة وذلك من حيث تخفيض التكلفة،

- ضرورة توفر أنظمة معلوماتية مساعدة تسمح بتوفير المعلومات المطلوبة للبنك من اجل التزود المستمر للمعطيات أو المعلومات الضرورية لأغراض التكيف والمرونة؛

- الإلغاء التام أو تقليل ما أمكن لتعاملات الاقتصادية غير رسمية ، يعتبر عدم توفر المعلومة من المشاكل المطروحة المعرف له في عملية منح القروض البنكية ، فالمتعارف عليه في الاقتصاديات المختلفة انتشار ظاهرة العمليات الاقتصادية غير رسمية ومن بينها تلك المتعلقة بالتعاملات المالية؛

- تبقي المعايير المالية الأكثر موضوعية في مجال اتخاذ القرار ، أن أهمية المجال المحاسبي والمجال المالي تزداد أهميتها خاصة في المجال ترشيد القرارات وتحسين العمليات تسيريه وذلك من خلال :

- الجدوى في التصور ؛

- الناجعة في الانجاز

- الملائمة في التوظيف

وتعتبر أهمية إدراج المعايير المالية ويشكل موضوعي بطرح الأساس من الواقع المعاش في الاقتصاديات المختلفة[1] .

طبيعة الفرد في اللجوء إلى وسائل التمويل الغير الرسمية فإن كان من الشروط البنكية ما يستوجب من المؤسسة تحقيق المرودية المالية الاقتصادية ، فإن المرودية المقدرة من خلال المحاسبة والمعبر عنها بالأرباح قد لا تعطي الصورة الحقيقة عن أداء النشاط بالمؤسسة .

– تدريب موظفي الائتمان لتجنب قلة موظفي البنك وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح في الطريق

الأمثل لتجنب مثل هده العقبات هو تدريب الموظفين على كيفية الاستفسار والتحليل أخد أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة من العميل في الوقت المناسب فيقوم الجهاز المصرفي بعدة دورات تدريبية الذي تعقد في مختلف المواضيع سواء داخل البنوك أو خارجها والتي تهدف إلى رفع المستوى العلمي والعملي لموظفي المؤسسات المالية والمصرفية النظرية والتطبيقية والوسائل الخدمة المالية والمصرفية.

ثالثا: التسيير الإستراتيجي للمخاطر في البنك الجزائري

1–مفهوم الإستراتيجية وهدف تسييرها :

إنها نموذج (PATTEM) المتناغم الأجزاء من خلال السلوك المعتمد أو هي غير المعتمد للوصول إلى وضع مركز مستقر في البيئة وهيا في النهاية منظور فكري يعني القدرة على الرؤية وإدراك الأشياء وفق لعلاقتها الصحيحة .

وهو باحث من رواد الإستراتيجيات التنافسية فإنه يرى بأن الإستراتيجية هيا بناء وإقامة دفعات (POTER) أما القوى التنافسية أو إيجاد موقع الصناعة حيت تكون القوى أضعف ما يكون ولكل منشأة إستراتيجية تنافسية شاملة

[1]– عبد الجليل بوداح ، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 18، 2002 ، ص220

تمثل خليط من الشمول لعملية الصياغة الإستراتيجية التنافسية والأهداف المستخدمة من قبل المنشأة ووسائلها لتحقيق هذهالأهداف وقد حدد على أربعة عوامل:[1]

1 - نقاط القوى والضعف للمنشأة؛

2 - القيم الشخصية لمدراء المنشأة (حاجات المدراء الشخصية)؛

3 - الفرص والتهديدات؛

4 - التوقيعات الاجتماعية .

وكذلك فإن الإستراتيجية تمثل حصيلة تفاعل جملة من العوامل الأساسية كما يراها تؤثر بشكل أساسي في صياغة أية إستراتيجية وهيا (THOMVSOM 1994)

البيئة ر الموارد ، القيم

- وعليه فإن الإستراتيجية المالية المصرفية إنما تمثل الإطار العام لعملية تنظيم الأفكار.

- لدلك فالإستراتيجية المالية تمثل المسار والتصرفات والأهداف التي ينبغي على المنشآت المالية واعتمادها لتحقيق الأهداف والغايات المصرفية والمالية ونستدل من هذا المفهوم المضامين والأبعاد الآتية

1- إن الإستراتيجية هي وسيلة لتحقيق غاية محددة وهي رسالة المتضمنة في المجتمع كما أنها قد تصبح غاية تستخدم في قياس الأداء للتسويات الدراية الدنيا في المنظمة؛

2- إن الإستراتيجية تهدف إلى خلق درجة من التطابق والتي تتسم بالكفاءة العالية بين عنصريين أساسيان هما

[1] فلاح حسين حسيني ، مؤيد عبد الرحمن الحوري ، إدارة البنوك ، مدخل كمي و استراتيجي معاصر، بدون دار النشر، 2000 ،ص 220

أ –خلق درجة من التطابق بين الأهداف المنظمة أن تعمل بكفاءة وفاعلية في ظل وجود تناقض بين الأهداف والغايات ؛

ب خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة والبيئة التي تعمل بها تلك المنظمة وهذا يعني أن الإستراتيجية تعمل على أن تعكس رسالة المنظمة وتلك الظروف التي توجد فيها .

2–التسيير الإستراتيجي للمخاطر:

يعتبر التسيير الاستراتيجي للمخاطر دو أهمية خاصة بالنسبة للبنك وتنشأ أهميته من حيت أنه يعطي مجموعة القرارات التي تتوقف عليه الحالة المالية والوضعية التجارية للبنك مستقبلا [1].

فالتسيير الإستراتيجي للبنك يمكن عرضه من خلال النقاط التالية :

1 -رأس المال الأدنى : حدد التنظيم 10-90 المؤرخ في 1990/07/4 عبر مادته الأولى : من أموال الدانية 33% مبلغ 500 مليون بالنسبة للبنوك وأن يكون مبلغ 100 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية وهذا بدون أن يكون أقل من 50 % من الأموال الدانية؛

[1] M .Mathieu l'exploitant bancaire et le risque, la revue bancaire édition ,1995 , P 140

2 -الأموال الدانية : حدد التنظيم 09-91 المؤرخ في 1991/08 المعدل والمتمم بالتنظيم 95-04 المؤرخ في 1995/04/20 عبر مادته التالية الأموال الدانية القاعدية والأموال الذاتية الإضافية فحدد الأموال الدانية القاعدية بالعناصر التالية :

- رأس المال الاجتماعي والاحتياطات والمئونات للأخطار البنكية العامة وكدا الأرباح المحصل عليها في تواريخ يحددها البنك الجزائري تنقص منها (النسبة الغير المحررة من رأس المال + النتيجة السلبية عند تواريخ يحددها البنك الجزائري + النتائج السلبية الغير موزعة +- قيمة المئونات الواجب تكوينها لخطر القرص الذي يحدده البنك الجزائري + الأصول المعنوية + الأسهم) .

3- تقسيم الأخطار : قبل البدء في تقديم هده التقسيمات سنقدم التعريف الذي أعتمده البنك الجزائري في التعريف بعناصر الأخطار المحدقة بالبنك وعبر المادة 4 المعدلة بالتنظيم رقم 95-04 المؤرخ في 95/04/20 وهي القروض للزبائن والقروض للعاملين والقروض للبنوك والمؤسسات المالية وسندات التوظيف وسندات المساهمة والتعهدات بالإمضاء وسندات الدولة أو الخزينة العمومية والحقوق الأخرى على الدولة والاستثمارات الصافية وكدا حسابات والمقاصة الخاصة بالزبائن والمؤسسات المالية

إستراتيجية البنك :

1 -الفعل التمويلي : إن المبدأ الأساسي لمنح القروض حسب الوثيقة " سياسة القروض" هو مبدأ أن تكون القروض مسببة وهذا للعودة إلى التمويل الكلاسيكي المتعارف عليه في المجال البنكي فهذا المحور من الاتجاه

الأساسي للعمل البنك يجب أن يكون مطبق بحزم في مبدأه والمرونة في تطبيقه في كل العلاقات التي تربط مع الزبائن في البنك مهما كانت الصفة القانونية لهؤلاء الزبائن

2 -القواعد التسييرية : التي تقوم بها الهيئات الخاصة داخل البنك الجزائري ودلك قواعد الرقابة بعد منح القروض على حسب طبيعة ومبلغ القروض الممنوحة حسب نوعية الزبائن لأن بنك الجزائر قد يحد من منح قروض معينة لفئة معينة من المؤسسات مما يجبر البنوك على تمويل النشاطات الاقتصادية بدلا من الأخرى أي تنمية القروض على حساب القروض الأخرى ومنح مبالغ معينة قابلة لإعادة الخصم حتى يجبر البنوك التجارية في إطار تطبيق السياسة النقدية على تأطير القروض .

الشروط الخاصة المتفاوض عليها مع الزبائن تدل على الهيئات البنكية السهر على احترام كل قرض عليه أن يكون مرخص له بعد دراسة ملف كامل لطلب القرض.

3 -الإطار العام الجديد لتدخل البنك الوطني الجزائري : يعتمد الإطار العام الجديد لتدخل البنك الوطني على الأسس التالية :

3 -1 شروط منح القروض :تنقسم إلي نوعين من الشروط

3-1-1 الشروط العامة : يمكن للبنك الوطني منح نوعين من القروض المختلف الزبائن الحالين أو المستقبلين حسب ما هو مطبق أما تمليه المهنة البنكية .

3-1-2 الشروط القانونية والتجارية :كل المؤسسات التجارية يمكنها أن تستفيد منه القروض البنكية حسب ما يوجب القانون به القانون التجارية من أشكال المؤسسات التجارية.

3-2 طبيعة النشاط :أن كل المؤسسات الإنتاجية التي تنتمي إلي مختلف قطاعات الاقتصادية الوطني يمكنها أن تستفيد من القروض البنكية.

3-3 الشروط الكلية لمنح القروض : كل طلب قرض يوجب تكوين ملف كامل من قبل الوكالة البنكية التي هي متفاوض مع المؤسسة الزبونة لتحديد طبيعة ونوعية القروض المراد الحصول عليها من البنك.

دراسة هذا الملف من الواجب أن تكون متجانسة علي الواكلات وتعتمد علي مايلي

- تحليل الهيكلة المالية للمؤسسة؛
- مقارنة الميزانيات المالية لعدة سنوات و استعمال بعض النسب المالية لتحديد اتجاه المتغيرات؛
- فالقروض التي تمنح على المدى القصير الاستقلالية توجب السياسية العامة لمنح القروض في البنك الوطني الجزائري على المحلل أن يعتمد على بنكية المؤسسة و المخرج الطبيعي للقرض (أي رد القرض) عبر 3عوامل، هي :1
- الإمكانيات التقنية و المالية للمؤسسة (هيكلية مالية متوازنة و إمكانية النشاط المتوفر)؛
- سببية القروض (cousobilite des créolités) أي هده القروض تمول حالات حقيقية و مادية؛
- العامل الثالث متعلق بالعامل البشري بكل وجهاته الخاصة كخبرة التسيير و أمانته و نزاهته.

3-4- شروط استعمال القروض:

إن وضع القروض تحت تصرف المؤسسات التي قررت الهيئات الوصية في البنك منحها إليها توجب إعلام هده المؤسسات بالشروط الخاصة لتحريرها لصالحها كأن تلتزم بالحصول على ضمانات مسبقة أو إعطاء مزيد من التوضيحات أو تعديل بعض أوجه ملف طلب القرض.

3-5- اتفاقية القروض:

إن أي قرض من القروض الاستقلالية لصالح المؤسسة الزبونة يوجد حسب القواعد البنكية إمضاء عقد تمويلي وجوبي و إلزامي و هذا الحصر مبالغ القروض المرخص لها و الممضى من طرف الزبون من جهة و الوكالة البنكية من جهة أخرى و التي تنص صراحة على طبيعة القروض و مبالغها و كذا مواعيد استحقاقها و شروط استعمالها و كذا فسخ هذه الاتفاقية.

المطلب الثالث : أدوات وظائف التسيير العلاجي

تسيير مخاطر القرض قبل حدوثها في البنك يستند إلي مختلف الأجهزة الوقائية بالتنبؤ لمخاطر الزبائن أن الوسائل التنبئة تعتمد علي وسائل و أساليب تقنية و إحصائية و لا نستطيع إلي درجة كاملة تعيين حق الزبائن العديمة الملائمة من الذين يتمتعون بصفة مالية جيدة عند تحقق هذه المخاطر سيلجأ البنك إلي تغيير أسلوب تسيير لهذه المخاطر من أسلوب وقائي إلي أسلوب علاجي [1].

أولا: وظيفة إعادة التغطية في البنك:

التسيير العلاجي لمخاطرة القرض من لحظة عدم تحصيل القرض في ميعاد استحقاقه ويتوجب علي البنك توظيف قدراته لكشف الحادث .

[1] – حدادي نجاة، تسيير المخاطر البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003، ص 20

- أهملت البنوك لمدة طويلة نشاط تتبع القرض واهتمت كثيرا بتطوير النشاطات التجارية
- ككل وظيفة من وظائف البنك على وظيفة إعادة التغطية التفكير في تحديد أهدافها
- ولأهمية وظيفة إعادة التغطية يتوجب تحديد أهداف ووسائل التدخل لهذه الوظيفة

ثانيا: أسس و أهداف وظيفة إعادة التغطية :من بينها: [1]

المرجعية: المفتاح الأول لنجاح عملية إعادة التغطية في البنك والوقت عائق إذ لم يؤخذ مأخذ الجد يؤدي إلى قلق تراكم القروض.

الاستمرارية: في تحليل القروض الغير مستحقة يتوجب عليها تجنب التصعدات.

وحدات التدخل لوظيفة إعادة التغطية: يتوجب عليها التحديد بصفة دقيقة الأخذ على عاتقها تسيير مخاطرة القرض.

تدخل وظيفة إعادة التغطية في البنك يتم عن طريق وحدتين رئيسيتين هما:

- وحدة إعادة التغطية الودية؛
- وحدة إعادة التغطية القضائية.

مصلحة إعادة التغطية الودية:

يكون تدخل هذه المصلحة في أي وقت بدأ من انتهاء مدة الاستحقاق المحددة في الإجراءات الداخلية للبنك وهذا التدخل يكون عن طريق استعمال الوسائل الأزمة :

البريد– إعادة التغطية الهاتفية – البرقيات –المقابلة.

[1] – أسامة عبدالله، الخطروالتأمين الاصول العلمية والعلمية، دار النهضة العربية، ط4، القاهرة، 1974، ص20

مصلحة النزعات:

آخر مرحلة تلجا إليها البنوك في تسوية وتسيير مخاطر القروض وظيفة إعادة التغطية القضائية تنجز من طرف أخصائيين في الميدان للبنك. و يتوجب علي كل بنك تحديد تنظيم هذه المصلحة وخاصة توضيحها من خلال مخصرين و أعوان مصلحة النازعات و الملفات والتوقيعات الممنوحة.

ثالثا: نجاعات عملية إعادة التغطية في البنك[1]

مهما تكون نجاعة عملية إعادة التغطية فإن أي قرض لا يستحق في أجله كليا أو جزئيا تسبب التكاليف تنقسم إلي نوعين:

- تكاليف تسيير المخاطرة المتمثلة في مصاريف العمال؛
- تكاليف مرتبطة بعدم التحصيل الكلي للقروض المشكوك فيها ككل أنشطة البنك يتوجب علي سلسلة وظيفة التغطية و يتوجب في هذه الأهداف التكيف مع محافظ الزبائن
- التفاوض على رزنامة جديدة للتسديد مرفقة بمجموعة من السندات لأمر مع رسالة تتضمن التزام لا رجعة للتسديد.
- العمل على تحقيق الضمانات.

[1]–أسامة عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص37

– اقتراح تحويل الحقوق إلى حساب الحقوق المتنازع عليها **C.E.S** Creances en souffrances إذ انه على المدين أن يسدد ما عليه من الديون خلال اجل أقصاه 60 يوم من تاريخ حلول أجال الدفع و إلا استعملت جميع الطرق القانونية لاسترجاع حقوق البنك و فسخ علاقة القروض التي تربطه بالزبون

رابعا: أدوات التسيير العلاجي للمخاطر.[1]

معالجة حادث عدم الدفع في الحساب التجاري:

إن الحقوق التي على الزبائن تعتبر غير مدفوعة لما لا يستطيع المكلف بتسيير هذه القروض بتحصيلها من خلال الحساب الجاري للزبون في مواعيد تحصيلها عند حلول آجال الدفع المتعاقد عليها,آو ند إعادة تسجيل الشيكات المخصومة في حساب الزبون و التي عادت من عمليات تحصيلها عبر القنوات العادية غير مدفوعة.و بالتالي على المدير الوكالة بفتح حسابات خاصة لتسجيل حادث عدم الدفع بالنسبة للقروض القصيرة الأجل (الشيكات و السندات التجارية المخصومة و كذا السندات التي حصلت على تعهد البنك) و تسمى (غير مدفوعة عند الدفع(IAR impayé au remboursement

تعود مسؤولية تسيير هذا الحساب إلى الوكالة وفقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال وهذا الحادث يؤدي إلي وقف استعمال مختلف أنواع القروض.

مرحلة ما قبل المنازعات القضائية : وهي مرحلة تكون مابين أجل دفع قرض وتحويل دفع قرض وتحويل الملف إلي مصلحة المنازعات القضائية و التي يجب أن تتكفل بها الوكالة ومن نتائجها التحصيل لا رجعة فيه للتسديد

[1]– حدادي نجاة ،مرجع سبق ذكره، ص 32

التفاوض علي رزنامة جديدة للتسديد والعمل علي تحقيق الضمانات [1]

الأعذار والزيارات : علي الوكالة من إخبار المديرية الجهوية المختصة بتحصيل الحقوق عند ملاحظة على مستوى الوكالة أي حادث عدم دفع طرف زبون عند أجال الدفع.

في حالة لم يقم الزبون بدفع ما عليه من الديون في أجال دفعها و لم يرد على رسالة البنك التي تدعوه إلى معالجة حالة عدم الدفع خلال أجل 30 يوم فإن البنك يقوم بإجراءات أشد قوة على مستوى المديرية الجهوية .

كما أنها من الواجب أن تقوم بإجراء زيارة للمدين في مكان عمله و تحرر ملخص المحدثات التي تبعث به إلى المديرية المركزية.

-على مستوى المديرية المركزية لتحصيل الحقوق فإن هذه الأخيرة في مجمل الملفات الحقوق الغير المدفوعة .و لتدعيم تحصيل الحقوق : (استدعاء الزبون، القيام بزيارة لدى الزبون ، إرسال أعذار و حجز ما لدى الغير و تحقيق ضمانات)

إرسال رسالة حجز للدين ما لدى الغير:

عندما لا يستجيب الزبون إلى رسالة الأعذار تقوم الوكالة بإرسال حجز للمدين ، و هده الرسالة يجب أن تبعت غلى جميع المديريات المركزية للمنازعات القضائية بجميع البنوك العاملة في الجزائر.

[1] Ibid., p 272

إرسال تبليغ إنذار في إطار تسوية ودية عن طريق المحضر القضائي:

في حالة فشلت أول رسالة حجز للمدين ما لدى الغير, فإن على كل الوكالات أن تتصل بالمحضر القضائي لتكليفه بإرسال تبليغ إندار إن هذه المرحلة ستسمح بتدعيم المرحلة القضائية.

تحقيق الضـمانات :

في حالة فشل رسائل الأعذار و حجز للمدين لدى الغير يجب أن يلجأ إلى هذه المرحلة من مراحل تحصيل الحقوق .

-الطلب بالدفع الكلاسيكي:

و في أن يقوم بها الدائن بإحضار المدين أمام المحكمة المختصة إقليميا لإجباره على دفع مجمل حقوق البنك.

-الحجز التحفظي على العقارات:

هي الطريقة التي من خلالها يمكن وضع تحت يدي العدالة الأموال العقارية للمدين و هذا الإجراء من الممكن القيام به على الرغم من أن الحقوق لم يتم حلول أجال دفعها.

- **وضع رزنامة دفع حقوق البنك من حساب حقوق متنازع عليها على وشك التسوية :** [1]

يتم وضع هذه الرزنامة لرد الحقوق من طرف الزبون بعد أن يقدم طلبا كتابيا لإعادة جدولة أجال الدفع.

[1]-أسامة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص45

- **سلطات التفاوض حول مخططات إعادة الجدولة :**

إن إقترحات الدفع الودي للحقوق الموجودة في حساب حقوق المتنازع عليها على وشك التسوية التي تقدم من طرف الزبائن و تتناسب مع سلطات منح القروض

- **مهام المتدخلين:**

1 – على مستوى الوكالة:

تدرس اقتراحات المدين و تبعث بعد أن تبدي رأيها في ذلك المديرية الجهوية تتبع تحقيق هذه الخطط المتفق عليها و تعلم المديرية الجهوية و المركزية و تنبه كتابيا المدين قبل 15 يوم من حلول أجال الدفع كما أنها عليها أن تبعث برسالة أعذار عند ملاحظة أي حادث عدم دفع أي قسط.

2 – على مستوى المديرية الجهوية:

وهي تبدي رأيها في طلب إعادة جدولة ديون للزبائن وتعيد أخبار الوكالات بكل القرارت التي اتخذتها المديرية المركزية لتحصيل الحقوق طلبات إعادة الجدولة من طرف زبائن البنك و تستقبل الزبائن الدين لديهم حقوق سجلت في حسابات متنازع عليها على وشك التسوية بطلب منهم من المديريات الجهوية و تعلم المديريات الجهوية بقرار أو قرارات اللجنة المركزية للقروض و يمكنها أن تقوم بتقديم النصح في حالة أي حدوث عدم دفع.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات الأجنبية و دراسة أخرى

- **دراسة عطاالله فهد السرحان تحت عنوان:** دور الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة المتنافسة للبنوك التجارية الأردنية. البحث في الأصل هو رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة التسويق كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، سنة 2005.

وتطرق إلى إشكالية على النحو التالي: ما هو دور الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية ؟

الغرض من الدراسة هو تصدير نموذج يسعى إلى بيان الدور المؤثر الذي يحتمل أن يؤ ذيها الابتكار والإبداع التسويقي، كما هدفت الدراسة إلى بيان دور توفر المعلومات التسويقية لخدمة العماد وأخيرا هدفت إلى التكشف عن دور إنعاش الخدمة المصرفية وإعادة تصحيح الخطأ أثناء تقييم الخدمة من خلال إستراتيجية تعتمد على تقييم الخدمة للعملاء وتعويض العميل من أجل المحافظة عليه نظرا لأهميته، وقد تشكل نموذج الدراسة المقترح من جزئين رئيسين هما:

يمثل الجزء الأول المتغيرات المستقلة في الابتكار والإبداع التسويقي، ويؤلف من ثمانية عناصر هي (الابتكار والإبداع التسويقي في الخدمات والمنتجات المصرفية وأخيرا دور إنعاش الخدمات المصرفية وإعادة تصحيح الخطأ في تقديم الخدمة للعملاء).

ويمثل الجزء الثاني من النموذج المتغيرات المتمثلة في الميزة النافس ونظم ت قام الكفاءة التشغيلية الناتجة عن الابتكار والإبداع في البنوك وجودة الخدمات المصرفية، وتحقيق رضا العملاء ومن أجل اختيار النموذج، فقد عمل الباحث على دراسة فقد عمل الباحث على دراسة العلاقات الرئيسية بين المتغيرات الدراسة المستقلة، والمتغيرات والدراسات التابعة،

وتحليلها على عينة من المصارف التجارية الأردنية العاملة ضمن القطاع المصرفي الأردني المكون من 16 مصرفا، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية متوسطة القوة بين الابتكار والإبداع التسويقي في الخدمات والمنتجات المصرفية، وبين تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية ؛

أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية متوسطة القوة بين الابتكار والإبداع التسويقي في الترويج وبين تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية؛

أن هناك علاقة بين إدراك الإدارة العليا للابتكار والإبداع التسويقي وبين تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية؛

تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بن الابتكار والإبداع التسويقي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية.

- **دراسة زايري بلقاسم ،أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر** ،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة وهران ، أيام 11 – 12 مارس 2008 .، والتي تدور إشكالية حول: ما هي آثار انضمام الجزائري المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري؟ وهل يمكن مواجهة الآثار السلبية لهذا النظام ؟

تحاول هذه الدراسة تشخيص أثر النظام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي، ولتحقيق ذلك استعرضت الدراسة إطارا نظريا لاتفاقية الخدمات ثم طبيعة القطاع المصرفي الجزائري.

إلى المحاور التالية:

– التحديثات التي تواجه البنوك في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية.

– الآثار المتوقعة في تحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي.

وكان من أبرز النتائج المتوقعة هو انخفاض تكاليف الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الجزائرية وتحسين وتنوع الخدمات المصرفية نتيجة ظهور منافسة شديدة، إضافة إلى توقع تشجيع عمليات الاندماج بين المصارف من أجل الاستفادة من اقتصاديات الحجم عند تقييم الخدمات المصرفية، وكذلك خلصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك الجزائرية بزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشري وزيادة الاستثمار في مجال التقنية المصرفية الحديثة مما ينعكس إيجابيا على جودة وكفاءة الخدمات المصرفية وتنوعها إضافة إلى ابتكار خدمات جديدة تلبي طموح العملاء.

تطرق هذا الملتقى إلى إصلاح النظام المصرفي الجزائري وأثر النظام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما في بحثنا تطرقنا إلى تقليل من مخاطر في الجهاز المصرفي، ومن بين أبرز النتائج التي وصل إليها تشجيع عمليات الاندماج بين المصارف وتأهيل العصر البشري أما في بحثنا وصلنا إلى تحليل النتائج عن طريق التحليل المالي.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الوطنية

- **دراسة عبدلي لطيفة، دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية:** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، حيث تطرق هذا البحث إلى الإشكالية التالية: ما هي أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص المؤسسة الجزائرية باعتبارها تعد عالية إنذار مسبق في مواجهة مختلف المخاطر، وهل تؤدي فعلا إلى التخفيف من حدة النتائج السلبية ؟
-

في ضوء العرض السابق لإشكالية البحث يمكن طرح الفرضيات التالية واختبار صحتها.

باعتبار المؤسسة تعيش في بيئة تتميز بدرجة عالية من التركيب والتغيير هذا ما يجعلها عرضة للمخاطر حيث أن التغيير في حد ذاته يمثل مصدرا للخطر خاصة وأن إدارة المخاطر في المؤسسة الجزائرية لازالت في خطوتها الأولى.

ينتج الخطر من تفاعل الأحداث المسببة له وعدم القدرة على التنبؤ.

إن الجزء الجوهري والأساسي وظيفة ادارة المخاطر يمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخصارة فقط لا غير.

تقدم إدارة المخاطر البدائل الممكنة لكل موقف مما يكسب الإستراتيجية مرونة أكبر في التعامل مع الأخطار المتوقع حدوثها في المستقبل من خلال التعرف على الأخطار ثم اختيار الوسيلة المناسبة للتعامل معها.

تقوم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS بإدارة المخاطر من خلال العمل على تحديد وتقييم نوع الخطر وطبيعته.

وتتجلى أهذاف هذه الدراسة في الجانبين العلمي والنظري كما يلي:

1) الجانب النظري:

- توضيح أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في عالم اليوم.
- معرفة وفهم خطوات ووسائل إدارة المخاطر والأسس التي تقوم عليها وكذا مختلف القواعد التي تحكمها.
- إبراز كيفية تعامل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية مع مختلف المخاطر التي تتعرض لها.

2) لجانب العلمي:

من الناحية العلمية تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة معرفة مدى اهتمام إدارة مؤسسة الإسمنت (SCIS) بإدارة المخاطر التي تتعرض لها أثناء عملها.

- التعرف الفعلي على مدى التطبيق الفعلي لمختلف خطوات ومراحل إدارة المخاطر في شكلها العملي داخل المؤسسة.
- توضيح أهم المخاطر التي تواجهها مؤسسة الإسمنت ومشتقاته، حيث قسم الموضوع إلى ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي

الفصل التمهيدي: مدخل إلى المخاطر

الفصل الأول: إدارة المخاطر، كما تناول الفصل الثاني: كيف يتم تسيير الخطر في المؤسسة الإقتصادية والفصل الثالث: واقع إدارة المخاطر في المؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بسعيدة) وكانت النتائج التالية كما يلي:

- تحتل مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS بسعيدة مكانة مرموقة في السوق خاصة في ناحية الغرب.
- غياب فلسفة إدارة المخاطر لدى أغلب موظفي الشركة، مما انعكس على ضعف أدائهم اتجاه المخاطر المحدقة بمؤسستهم.
- ضرورة بناء مخطط عملي مسبق يضم مختلف المخاطر التي تتعرض لها الشركة وكذا مراحل العملية لمعالجتها، أي يكون هناك دليل ترجع إليه الشركة حين تعرضها لأي خطر.
- تطرق هذا البحث إلى إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية أما بحثنا تناول مدى المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي.
- حيث قام بدراسته نحو واقع إدارة المخاطر في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بسعيدة ونحن تناولنا في دراستنا في البنك التنمية المحلية الريفية.

- **دراسة شلالي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية :** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 حيث تناول هذا البحث الإشكالية التالية: ماهي أهم المخاطر المالية التي تهدد عمليات التجارة الخارجية، وكيف يتم التعامل معها وتسييرها ؟.

– من خلال الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية: تؤثر المخاطر المالية بطريقة مباشرة وغير مباشرة على سير عملية التجارة الخارجية.

– يساهم تعدد استعمال طرق وتقنيات تغطية المخاطر المالية في إرساء مناخ آمن بالنسبة للمؤسسة خلال عملية الإستاد والتصدير.

– قسم هذا الموضوع إلى أربعة فصول:

تعرضنا في الفصل الأول إلى التوجهات الحديثة في التجارة العالمية وكذا طرق ووسائل الدفع الدولي وأيضا إلى أساليب تمويل عمليات التجارة الخارجية.

وفي الفصل الثاني قمنا بالتطرق إلى المخاطر المالية في التجارة الخارجية ثم عرجنا إلى ذكر مخاطر الائتمان (عدم السداد)،بالإضافة إلى المخاطر المالية الخاصة بالصرف.

أما الفصل الثالث فقد تحدثنا فيه عن تقنيات تسيير المخاطر الائتمان (عدم السداد(، وكذا تقنيات تسيير وتغطية مخاطر الصرف وفي الأخير تناولنا تسيير مخاطر أسعار المواد الأولية ومخاطر العمليات الإلكترونية الدولية.

وأخيرا في الفصل الرابع تطرقنا إلى الواقع الجزائري من خلال دراسة تطور التجارة الخارجية وواقع تسيير المخاطر المالية ، ثم أدرجنا مثالا عمليا يتمثل في تسيير المخاطر المالية الدولية في النشاط التجاري لمؤسسة سون اطراك، يمكن إجمال النتائج التي أفضت إليها الدراسة فيما يلي:

- نلاحظ أن تقنيات الدفع الدولية تمنح جميعها تغطية لمخاطر الائتمان، لكن الحماسة ليست متوازنة بين المستورد والمصدر في جميع الأحيان، بحيث أن أحدهما أكثر عرضة للخطر من الآخر، وذلك حسب كل تقنية.
- البعد الجغرافي بين المتعاملين الاقتصاديين واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول في العمليات التجارية الخارجية ينتج عنه نقص التدفق، وعدم التحكم المطلق في تسيير الأخطار الدولية، مما يؤدي في العديد من الحالات إلى ضياع حقوق الأطراف الفاعلة فيه.
- يمكن للمؤسسة في بعض الحالات الاعتماد على تسيير داخلي يضمن لها في آن واحد التحكم في الخطر وبتكلفة أقل خاصة إذا اعتمدت على إدارة فعالة للزبون الأجنبي، وهذا عبر تاريخ العلاقة والمعاملات التي تمر اكتسابها وإرادة الطرفين في استمرارها.

بناء على ما توصل إليه من نتائج تركز الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنسيق سياسة شاملة في إطار تسيير الخطر الائتماني إما بطريقة الوقاية بواسطة المعلومات التجارية (استعمال المعلومات المقدمة من طرف هيئات دولية مختصة)، أو استعمال طرق أخرى كتحويل الخطر؛
- يجب إعادة النظر في إشكالية خطر الصرف من أجل إعداد إستراتيجية موحدة بين مختلف فروع شركة سولاطراك لتغطية هذا النوع من الأخطار؛
- تطرق هذا البحث إلى أهم التقنيات في معالجة المخاطر المالية أثناء القيام بعمليات التجارة الخارجية ؛
- أما في بحثنا تطرقنا إلى أهم المخاطر المالية التي يتعرض لها البنوك التجارية.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة المحلية

- **دراسة بن علي ميلود، عثماني عبد الحميد تحت عنوان** : تطور الجهاز المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة غرداية، 2011.

حيث تمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية:

ما هي التطورات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال ؟ وأهم الإصلاحات التي شهدها للإنتقال إلى اقتصاد السوق ؟.

ولدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية ومعالجتها اعتمد على الفرضيات التالية:

- إن الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال يتطلب سياسة إصلاحية تضمن التخلص من تبعية اقتصاديا إلى فرنسا وبناء جهاز مصرفي كامل قادر على المنافسة.
- إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتعددة التي شنتها الحكومة تعتبر دافعا قويا لوضع نظام حريتهم بإعطاء الحرية للعمل المصرفي.
- بعد استرجاع البنك المركزي لمهامه تطالب ذلك إكمال مسيرة الإصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي من خلال قانون النقد والقرض.
- إن الإصلاحات المصرفية سوف تعطي تغيرا في النظام الاقتصادي وتؤذي بالجهاز المصرفي الجزائري إلى التطور.

أهمية البحث:

- كما تظهر أهمية البحث في كونه يعرفنا على أهم المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي منذ الإستقلال إلى يومنا الحالي وخاصة في اطار المتغيرات الإقتصادية والإصلاحات، ومدى تأثير هذا على تطور أو فشل النظام المصرفي الجزائري.

أهداف البحث:

وتهدف هذه الدراسة:

- محاولة معرفة المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي ودوره في تمويل الاقتصاد.
- التعرف على أداء فعالية النظام المصرفي الجديد وتكيفه مع اقتصاد السوق.
- محاولة توضيح الإصلاحات الجديدة على قانون النقد والقرض 2001، 2003.
- توضيح أهمية الإصلاحات ومدى تأثير هذا الإصلاح على تطور الجهاز المصرفي الجزائري
- استرداد الرصيد المعلوماتي وتوفير مرجع يساعد على البحث في مجال القطاع المصرفي.
- التعرف على قوانين والإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي.

- قسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تحتوي على مباحث نوجزها في ما يلي:

- في الفصل الأول تطرقنا لماهية الجهاز المصرفي وقسم إلى ثلاثة مباحث: في المبحث الأول نرى تعريف الجهاز المصرفي وتقسيماته، أما البحث الثاني فنجد فيه أنواع الجهاز المصرفي ومكوناته، كما نجد في المبحث الأخير دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني وعلاقته بالبنوك الأخرى.

- أما في الفصل الثاني فقد تمحور حول تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه حيث تدرس فيه مبحثين في المبحث الأول الجهاز المصرفي بعد الاستقلال والمبحث الثاني جاء أهم الإصلاحات والتعديات في الجهاز المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض.
- وفي الفصل الثالث والأخير الذي اهتم بقانون النقد والقرض فقد رأينا ثلاث مباحث، المبحث الأول يتكلم على الجهاز المصرفي الجزائري ومسايرة قانون النقد والقرض والمبحث الثاني المعنون بالإصلاحات الأساسية للجهاز المصرفي كما ركز المبحث الثالث على تعديل قانون النقد والقرض سنة 2003.
- من خلال الدراسة للإصلاحات الاقتصادية استطعنا الوصول إلى النتائج التالية:

✓ تعد مرحلة تأميم وتأسيس القطاع المصرفي أهم الخطوات للنهوض بالجهاز المصرفي والمالي الجزائري.

✓ إصلاحات الثمانينات (1986-1988) هي عبارة عن مرحلة تمهيدية للانتقال إلى اقتصاد السوق في القطاع المحلي.

✓ يعتبر إصلاح 10/90 المتمثل في قانون النقد والقرض أهم تغير جدري للجهاز المصرفي الجزائري.

✓ أعطى قانون النقد والصرف دورا أساسيا للبنك المركزي الذي يعد الركيزة الأساسية للجهاز.

✓ حيث تناول هذا البحث مراحل تطور الجهاز المصرفي بعد الاستقلال وكما تناول بحثنا عن الجهاز المصرفي والمخاطر البنكية التي يتصرف لها ومحاولة التخلص منها.

- **دراسة زينات فارس بوهيشة، عبد اللطيف:** تسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة غاردية، 2012، وبناءا على ما استعراضه البحث يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي:

كيف يمكن للبنك أن يحدد خطر القرض وطرق اجتنابه ؟.

لدراسة الموضوع ومعالجة الإشكالية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- تعتمد البنوك على إجراءات لمنح القروض ومن بينها دراسة ملف طالب القرض.
- أهم خطر يعترض البنك هو عدم قدرة العميل على السداد.
- التقليل من اهتمام تحقق المخاطر بطرق متعددة منها الضمانات.

كما يهدف البحث بصفة عامة إلى

- إعادة صورة على عمال البنك وبالخصوص عملية الإقراض.
- معرفة تقنيات البنك في منح القروض.
- التعرف على مخاطر القروض البنكية وكيفية تغطيتها.

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمد على تقسيم العمل إلى فصلين في القسم النظري، وفصل واحد مخصص للجزء التطبيقي مقسمة إلى ثلاث مباحث.

الفصل الأول: أساسيات حول القروض البنكية، وقسم إلى ثلاث أقسام كالتالي:

- القسم الأول للقروض البنكية، والثاني لأنواع القروض، أما الأخير فكان الأسس المعتمدة في منح القروض؛
- الفصل الثاني مخاطر القروض البنكية وطرق تغطيتها، فقسمناه بدوره إلى ثلاثة أقسام هي: أولا دراسة مخاطر القروض البنكية، ثانية طرق التنبؤ وتقدير الخطر، وأخيرا الوقاية وتغطية الخطر؛

الفصل الثالث: اعتمد على منهج الدراسة حالة طالب قرض استثمار وحالة طالب قرض الاستقلال من البنك الجزائري BEA، وتكوين ملف قرض الاستثمار وملف طالب قرض الاستقلال للمشروعين؛

–تناول هذا البحث تسيير مخاطر القروض البنكية في البنك الخارجي الجزائري BEA ،أما في بحثنا درسنا تسيير المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr.

خلاصة الفصل :

إن المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي بمختلف أنواعها تمثل المشكل الرئيسي للمؤسسات المصرفية، لذلك نجد المؤسسات تبدل جهودها في البحث عن أفضل الوسائل وطرق الحد من المخاطرة، فان التسيير الاستراتيجي والعلاجي للمخاطر في البنوك هي أوسع واشمل من طرق تقديرها، وذلك من خلال امتلاك قدرات التكييف وتجنب التهديدات حتى تحقق البنوك أهداف جديدة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "

بغارداية

تمهيد:

تناولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية أجريت بغرض التعرف على أساليب إدارة المخاطر في بعض البنوك وذلك على ضوء التقارير المالية هذا مع العلم بأن النتائج تعد بمثابة تقرير على مدى سلامة المرتكز المالية للبنوك وقربها من المعايير الدولية وقبل التطرق إلى الدراسة التطبيقية لا بد من التطرق إلى التعريف بالبنك محل الدارسة بنك الفلاحة التنمية الريفية BADR على هذا الأساس قمنا بتخصيص المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني:كيفية قياس مؤشرات إدارة المخاطر البنكية وتحليل نتائج دراسة البنك.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

نتناول فيه لمحة تاريخية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للبنك.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تأسس بموجب مرسوم رقم 82/206 المؤرخ في 13/مارس 1982 وهو بنك متخصص فيس تمويل القطاع الفلاحي يهدف أساس لترقية هذا القطاع

وتطبيقا للقانون 88/01 الصادر في ديسمبر 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية ، بالإضافة إلى المرسوم 101/88 المؤرخ في 16/ ماي 1988 تم تحويل **BADR** إلى شركة مساهمة إثر التحولات والإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات فهو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية حيث أصبح يسعى إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح وبذلك توسيع دائرة أعماله لتشمل تمويل أي نشاط وإن لم يكن فلاحي ودافعه إلى ذلك الاستجابة إلى متطلبات وآليات اقتصاد السوق التي تستلزم بالضرورة التحكم في العرض والطلب والقدرة على المنافسة، حيث قدر رأسماله 2200.000.000 دج مقسم إلى 22000 ألف سهم وقيمة كل حصة هي مليون دينار جزائري 1000.000 بمساهمة صناديق المساهمة التابعة للدولة توزع على النحو التالي:

- 35% لصناديق المساهمة التجارية و الفلاحية الغذائية
- 20% لصناديق المساهمة للصناعات المختلفة
- 95% لصناديق المساهمة للتجهيز
- 10% لصناديق المساهمة للخدمات

ورأسمال البنك قابل للتعديل، سواء بزيادة مبلغ المساهمة بدخول مساهمين جدد أو بنقصانها في حالة تحويل الشركة إلى شركة أخرى وقد حدد هذا فعلا بتاريخ 25/سبتمبر 1995 حيث حلت صناديق المساهمة واستبدلت مكانها شركات القابضة ومؤخرا سنة2012 تم استبدالها بالمجمعات بدل الشركات القابضة ، حيث وسع البنك شبكته عبر كامل التراب الوطني منذ إنشائه وله فرع على مستوى كل ولاية في حدود 31 ولاية وفقا للتقسيم الإداري للولايات عام 1974 وحاليا تصل عدد الوكالات الخاصة بBADR على 294 وكالة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

تتكون الوكالة من مجموعة من المصالح المكلفة بالسير الحسن لنشاط الوكالة ومن أهمها: مصلحة الإدارة، مصلحة المراقبة مصلحة القروض مصلحة التنشيط التجاري ومصلحة الصندوق بالإضافة إلى المدير نائبه والأمانة العامة وسنتعرض بالتفصيل لكل واحد منها :

أ- المدير: وهو مكلف بتوجيه وتنظيم ومراقبة كافة نشاطات الوكالة والسهر على تطبيق القوانين ،السهر على تحسين نوعية الخدمات وسرية أدائها في أجالها ، اتخاذ القرارات في حدود الصلاحيات المخولة له، متابعة تطور حصة الوكالة في السوق، كتابة التقارير السنوية لمختلف نشاطات الوكالة.

ب- نائبا المدير: لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير إلا في كونه يساعده في إتمام مهامه وينوهفي حالة غيابه

ج- الأمانة العامة: ومهامها هي:

- استقبال المكالمات الهاتفية؛
- تأمين عمليات البريد الصادرة من الوكالة؛
- تنظيم وإدارة المواعيد الرسمية للمدير؛
- مساعدة مدير الوكالة في تسيير وتنظيم المهام المكلف بها.

د- مصلحة الإدارة: يرأسها مكلف بالدارسات تتمثل مهامه في

- تحضير القوائم المالية وتقارير النشاطات الدورية؛
- تسيير وتنظيم ملفات الموظفين باستخدام الحاسوب؛
- المحافظة على أرشيف الوكالة.

وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

– قسم التموين والأمن وتهدف على تزويد الوكالة بالمعدات والأدوات الضرورية وكذا الوكالة؛

– قسم الإدارة والمستخدمين: وتقوم بكافة العمليات المتعلقة بالموظفين من دفع لأجور ورواتب العمال أو زيادة البحث عن موظفين جدد.

هـ– مصلحة المراقبة: وهي مسؤولة عن الرقابة الدورية للأنشطة ومدى صحة العمليات المصرفية.

و– مصلحة القروض: وهي مختصة في استقبال الطلبات المتعلقة بالقروض بمختلف أنواعها وتضم خليتين:

1– خلية الدراسات والتحليل: تهتم باستلام ملف القروض والتأكد من صلاحية مكونات هذه الملفات و إقتراح القروض التي يمكن منحها؛

2– خلية إدارة القروض: تهتم بإعداد الرخص لمنح القروض وجمع الضمانات وكذا متابعة استعمال وسداد القروض والتأكد من مدى تنفيذ المقترض لتعهداته تجاه الوكالة.

ز– مصلحة التنشيط التجاري: وتنقسم إلى :

1– قسم عمليات التجارة الدولية (الخارجية) وهو قسم مكلف بالعمليات التي تتم بين زبائن البنك مع الخارج وعمليات الاستيراد؛

2– قسم التحويل التوظيف الاسترجاع، القروض الخارجية: ويقوم بتسيير العمليات المذكورة؛

3– قسم الاعتماد ألمستندي والتسليم المستندي: وهو مكلف بتسهيل عمليات التصدير والإستراد وينقسم الإعتماد إلى:

- **REM –DOC** ويهتم بعمليات الصندوق؛
- **CRE-DOC**:عمليات التحويل على أساس ضمان مستندي بالدفع بين البنكين **BADR** وبنك خارجية الذي فيه حساب المورد.

ن– مصلحة الصندوق: وهي المصلحة الأكثر حيوية ونشاط وتنقسم: رئيس مصلحة الصندوق ، رئيس القسم، وكيل الحوالات موظف شباك الإيداع، وكيل المقاصة الخصم ، فتح الحسابات ، مكاتب الصندوق الأجنبي.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

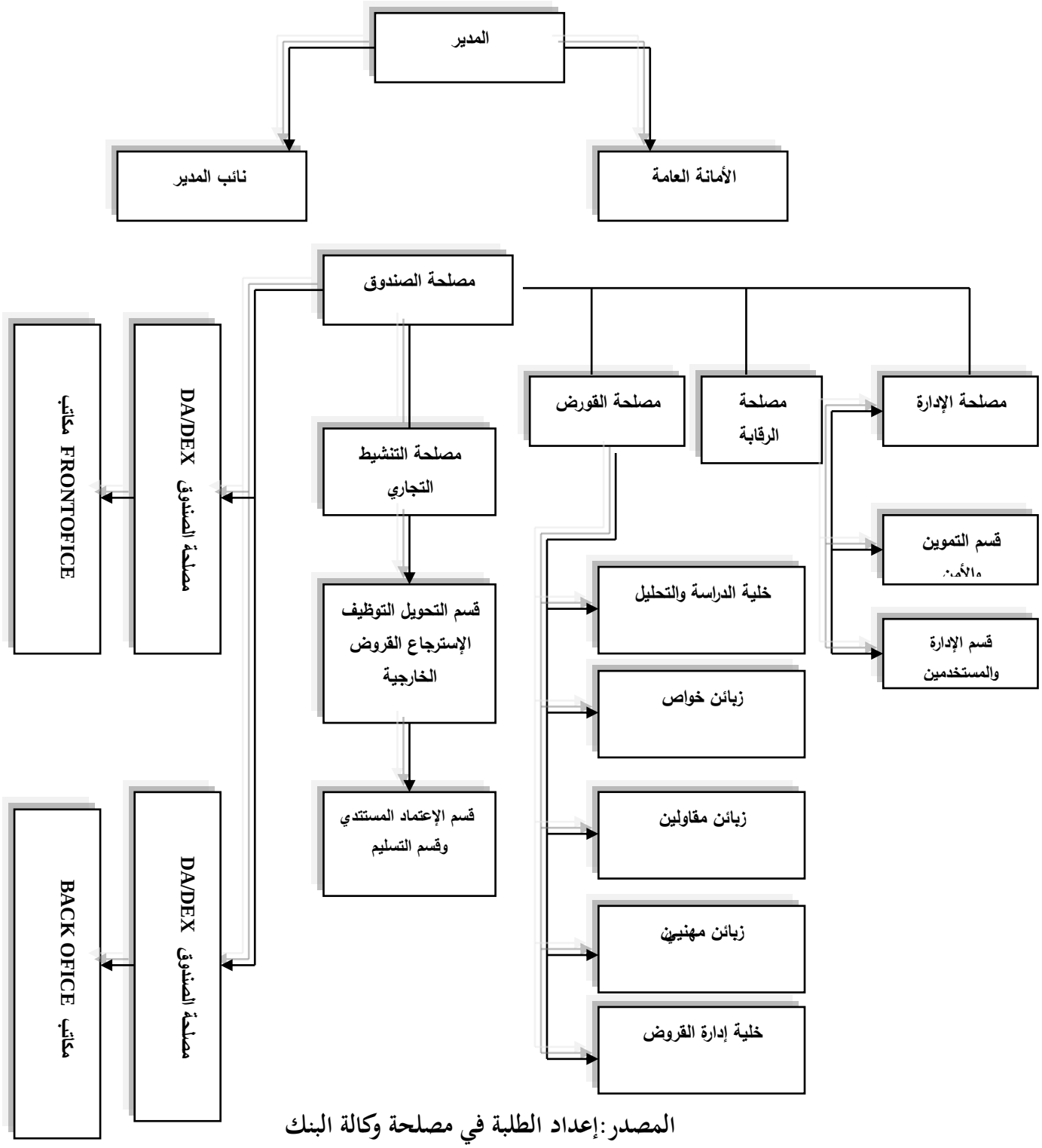

المصدر:إعداد الطلبة في مصلحة وكالة البنك

المبحث الثاني: كيفية قياس مؤشرات وتحليل نتائج دراسة بنك BADR

لم تتسع نشاطات البنوك التجارية كما هو رائد الآن عالميا مما يجعلها تتعرض لأقل مخاطرة بالأخص المخاطرة السوقية ولهذا سنكتفي في دراستنا التطبيقية لدراسة إدارة مخاطر رأس المال وإدارة مخاطر الائتمان إدارة مخاطر السيولة وذلك من خلال البيانان التي يصدرها البنك محل الدراسة وسنتطرق إلى تحديد مفهوم مؤشرات المخاطر للبنوك محل الدراسة ، ونتناول معدل كفاية رأس المال الملاءة المالية وذلك استنادا إلى التعليمة 74/94

المطلب الأول: تحديد مؤشر الملاءة المالية

يمثل رأس المال المملوك لدى البنك عنصر أمان وهو مصدر للتمويل و يساهم في امتصاص الخسائر هذا فضلا عن دوره كمصدر للإيراد لحمله السهم ، وللتقليل من مخاطر والخسائر يتعرض لها المودعين والدائنين وجد حدا أدني من كفاية رأس المال ولهذا وضعت لجنة بازل حدود دنيا ملائمة لمتطلبات كفاية رأس المال وهذا يعكس قدرة البنك على امتصاصه الخسائر والحجم الذي يجب أن يأخذه في اعتباره.

1- تحديد مؤشر الملاءة: تتحدد كفاية رأس المال وفق الاعتبارات التالية :

أ- مكونات الأموال الخاصة: وتنقسم على مجموعتين :

1- رأس المال الأساسي: ويتكون من رأس المال الاجتماعي:

- الأموال الاحتياطية (جميع أنواع الاحتياطات بما في ذلك علاوة الأسهم ما عدا احتياطات إعادة التقييم)
- الأرباح المدورة
- نتيجة السنة المالية المغلفة في انتظار تخصيصها وبعد طرح توزيعات حصص إرباح الأسهم (أرباح العام)

-مخصصات لأجل المخاطرة البنكية العامة المعرفة بالمادة 17 من نفس التعليمة والمتعلقة بالديون الجارية والتي تنص على ما يلي:" تعتبر الديون الجارية هي تلك الديون إلى يتم تامين تسديدها بصفة كاملة في آجالها ويجب أن تكون موضوع احتياط عام بنسبة 1% سنويا أو بنسبة تقدر ب 3% وبقصد بالمخصصات ذات طابع احتياطي تلك المخصصات التي يمكن أن تكون جزء من الأموال الخاصة"

- الأرباح المتوقعة أو المحققة في تواريخ وسيطة أي قبل نهاية السنة؛

- يلاحظ أن مجموع البنود الستة السابقة تشكل مجموع حقوق الملاك؛

- ويستبعد من حقوق الملكية رأس المال الأساسي العناصر التالية:

1 / رأس المال المكتتب غير المدفوع

2/الأسهم الممتازة المباشرة وغير مباشرة

3/الخسائر المتعلقة بسنوات سابقة

4/النتيجة السالبة عند تحديدها قبل نهاية السنة

5/الأصول المعنوية التي تتضمن نفقات المؤسسة

6/ عدم كفاية مخصصات مخاطر الائتمان المقوية أو المحددة من طرف بنك الجزائر

- يلاحظ انه بعد إجراء عمليات استبعاد السابقة من مجموع حقوق الملكية رأس المال الأساسي نصل إلى صافي حقوق الملكية

2- رأس المال التكميلي: ويتكون من:

أولا: احتياطات إعادة التقييم

ثانيا: العناصر التي تتضمن الشروط التالية:

- الأموال الموضوعية من طرف البنوك والمؤسسات المالية لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل؛

- مجسدة ومسجلة في محاسبة البنوك أو المؤسسات المالية؛

- مبلغها يكون ثابت ومحدد من إدارة البنك ومصادق عليه من طرف المراجعين؛

- ثالثا: الأموال المتأتية من إصدار السندات خاصة غير محددة المدة وتلك المتأتية من القروض؛

- رابعا: اتفاقية إقراض التي تأخذ بعين الاعتبار مخاطر القروض الغير مستردة أو الفائدة الغير مدفوعة؛

- خامسا: الأموال المخصصة للإصدار آو الإقراض.

ب- توزيع المخاطر على الأصول والتعهدات خارج الميزانية:

I-توزيع أوزان المخاطرة على الأصول:

*وزن المخاطرة 0%

1-حقوق على الدولة تتمثل في:- سندات حكومية

-سندات أخرى مماثلة للسندات الحكمية حقوق أخرى على الدولة

- ودائع لدى البنك المركزي

*وزن المخاطر 5% :

-المساهمة في البنوك أو المؤسسات المالية المتواجدة في الجزائر

*وزن المخاطر :20% :

- مساهمة المؤسسات بالقروض الموجودة بالخارج

*وزن المخاطرة 100% :

1- قروض للعملاء وتشمل ما يلي: - محفظة الخصم - القرض الإيجاري - حسابات المدنين.

2- القروض الشخصية .

3- سندات المساهمة والتوظيف وغيرها في البنوك والمؤسسات المالية .

4- القيم الثابتة.

II- توزيع أوزان المخاطر على التعهدات خارج الميزانية

* وزن المخاطر 8% (خطر ضعيف):

- تسهيلات لم تستعمل كالقروض بدون تغطية وإلتزامات بالسلفة والتي تكون مدتها الأصلية اقل من سنة والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت دون إخطار مسبق

*وزن المخاطر 20% (خطر معتدل):

- الاعتمادات المستندية المضمونة بشحونات سلعية

* وزن المخاطرة 50%(خطر متوسط):

- التزامات بالدفع الناتجة عن الاعتماد المستندي غير مضمون بالسلع

- ضمانات الصفقات العمومية وضمانات حسن الأداء والالتزامات الجمركية والجبائية

- تسهيلات لم تستعمل كالقروض بدون تغطية والتزامات بالسلفة والتي تفوق مدتها سنة .

*وزن المخاطرة 100 % (خطر مرتفع):

-فتح اعتماد غير قابل للإلغاء وضمانات تشكيلات محل الغرض

-ضمانات للقروض الموزعة

نستنتج من خلال النموذج الأساسي المتعلق بكفايه رأس المال المفسر في التعليمة 74/94 الملاحظات التالية :

- لم تتضمن الإستبعادات من رأس المال الأساسي الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك ووجود استبعادات إضافية ما عدا الشهرة .

- لم يتم تضمين عناصر رأس المال المساند للأدوات التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك في حالة حدوثها كما أنها غير قابلة للاستهلاك، وتم الالتزام بقيد واحد وهو عدم تجاوز رأس المال المساند 50% كحد أقصى من رأس المال الأساسي.

- عدم الالتزام بأوزان المخاطر الترجيحية وذلك في إطار الحرية التي منحتها اللجنة للبنوك. حيث تم الاعتماد على الأوزان التالية على الترتيب 0% - 5%- 20% - 10% بالإضافة على عدم الأخذ بعين الاعتبار توزيع المخاطر حسب انضمام الدول إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECO

- لم تأخذ التعليمة بعين الاعتبار بند الأصول الأخرى ضمن الأصول الخطرة المرجحة

- لم تأخذ التعليمة بمعاملات التحويل الواردة وإنما اقتصرت على وزن المخاطرة المباشرة في معاملات خارج الميزانية

➢ **حساب نسبة الملاءة المالية(كفاية رأس المال)**

I-الأموال الخاصة

الجدول رقم (01): يوضح الأموال الخاصة

رقم الإيضاح	السنوات / البيان	2009	2012
	أ–رأس المال الأساسي	/	/
1	رأس المال الإجتماعي	3300000	3300000
2	إحتياطات	102753	117650
3	ناتج السنة	3692	29280
4	تأجيل جديد	/	.42012
5	أرباح مدورة	33019	/
	المجموع	3439464	3488942
	الإستبعادات	/	/
1	تثبيت معنوي	/	13842
2	مثبتات غير مجسمة	3634	/
	صافي رأس المال الأساسي	3434830	3475100
	ب–راس المال التكميلي	/	/
1	فارق إعادة التقيم	24707	16502
2	إحتياطات مقابل مخاطر الأعباء	/	261970
	المجموع	24707	278472
	الأموال الخاصة:أ+ب	3459537	3753572

المصدر: من إعداد الطلبة مقدمة من المديرية المالية و المحاسبية لبنك BADR.

II-الأصول الخطرة المرجحة

الجدول رقم (02): يوضح الأصول الخطرة المرجحة

البيان / السنوات	وزن الخطر	2009	2012
أ-الأصول	/	/	/
مستحقات من المؤسسات المالية	%5	159924	156272
مستحقات من الزبائن	%100	12966237	20226720
سندات إقتراض وسندات أخرى ذات عوائد ثابتة	%5	147	13555
إشتراكات ونشاطات محفظة السندات	%5	6717	5863
مثبتات مجسمة	%100	268566	497085
مجموع الأصول	/	13401591	20452195
ب-البنود المحتملة	/	/	/
تعهدات لفائدة البنوك و الهيئات المصرفية	%50	671157	/
تعهدات التمويل لفائدة الزبائن	%100	4692055	6824945
تعهدات بضمان تدابير الهيئات المصرفية	%20	320824	510665
تعهدات بضمان تدابير الزبائن	%50	962602	1158161
مجموع البنود المحتملة	/	6646638	8493771
الأصول الخطرة المرجحة:أ+ب	/	20048229	28945966
نسبة الملاءة المالية = الأموال الخاصة/الأصول الخطرة المرجحة	/	%17.25	%12.96

المصدر: من إعداد الطلبة مقدمة من المديرية المالية و المحاسبية لبنك BADR.

المطلب الثاني :تحليل نتائج دراسة بنك BADR

سنحلل كل من نتائج مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة كل على حدى:

1 نتائج مخاطر رأس المال :

الجدول رقم (03): مؤشرات مخاطر رأس المال

السنوات / المؤشر	2009	2012
أ1=الأموال الخاصة/الأصول الخطرة المرجحة	%17.25	%12.96
أ2=إجمالي حقوق الملكية/الأصول الخطرة المرجحة	%17.27	%13.01
أ3=رأس المال الأساسي/الأصول الخطرة المرجحة	%17.15	%12.05
أ4=إجمالي الإلتزامات/الأموال الخاصة	%10.24	%10.34
أ5=الأصول الخاصة/إجمالي الودائع	%11.95	%9.13

المصدر: من إعداد الطلبة مقدمة من المديرية المالية و المحاسبية لبنك BADR.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أ نلاحظ أن البنك محل الدراسة حقق نسبة ملاءة تفوق 8% خلال سنتي الدراسة.

ففي سنة**2009**:

بالنسبة ل (أ1): حقق البنك ملاءة مالية مرتفعة جدا حيث وصلت إلى 17،25 % وذلك ناتج عن توفير متطلبات رأس المال بشكل كافي يعطي الأصول الخطرة ونجد أيضا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** لا يعتمد في

دعم أمواله الخاصة على الشريحة الثانية حيث قدر رأس المال الأساسي ب 3439464 مليون دينار جزائري ويرجع هذا لامتلاكه لحقوق الملكية بقدر كافي.

بالنسبة ل(أ2): فإن بنك **BADR** سجل نسبة مرتفعة تقدر ب 17،27 %مما يدل على قدرته على مواجهة الخسائر المحتملة في الأصول الخطرة مما يعكس حسن توظيفه لموارده المالية .

بالنسبة ل(أ3): لقد تطرقنا إليه لمعرفة أي الشريحتين تساهم في رفع قيمة الأموال الخاصة ومن ثم الأرتفاع في نسبة كفاية رأس المال حيث لوحظ أن **BADR** سجل مبلغ 3434830 مليون دينار جزائري من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) بالمقابل فإن الأموال الخاصة تقدر ب 3459537 مليون دينار جزائري وقد سجل ملاءة مالية مرتفعة وصلت إلى 17،15% .

بالنسبة ل (أ 4) وصلت قدرة بنك **BADR** على تغطية إلتزماته بأمواله الخاصة على 10،24%

بالنسبة ل (أ5) فإن بنك **BADR** له قرة مرتفعة وصلت إلى 11،95% وذلك لإرتفاع الأموال الخاصة وفي سنة **2012** :

بالنسبة ل (أ1):حقق البنك انخفاض في نسبة الملاءة المالية وصل على 12،96% بالرغم من إرتفاع الأموال الخاصة وهذا الانخفاض راجع إلى الزيادة في الأصول الخطرة المقدرة ب 2894966 مليون دينار جزائري.

بالنسبة ل (أ 2) : سجل نسبة مرتفعة تقدر ب 13،01% وهذا يدل على قدرته على مواجهة الخسائر المحتملة في الأصول الخطرة.

بالنسبة ل (أ 3):قد سجل ارتفاع في الشريحة الأولى قدر ب 347100 مليون دينار ومن ثم ارتفاع في الأموال الخاصة بسبب ارتفاع الأصول الخطرة المرجحة 28945966 مليون دينار جزائري فإن نسبة كفاية رأس مال البنك تعتبر منخفضة

بالنسبة ل(أ 4): نتج هذا عن الارتفاع في الالتزامات مقارنة مع الأموال الخاصة وهذا يدل على الانخفاض في حجم الودائع

بالنسبة ل (أ 5): قدرت النسبة ب 9،13 % وهذا يعود على انخفاض الأموال الخاصة وانخفاض القدرة على مواجهة مسحوباته من الودائع.

2 – نتائج مخاطر الائتمان :

الجدول رقم (04): مؤشرات مخاطر الإئتمان

السنوات / المؤشر	2009	2012
ب1= صافي القروض/إجمالي القروض	**66.59**	**91.45**
ب2=مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض الإيجارات	**8.54**	**33.41**
ب3= القروض التي حل ميعاد استحقاقها/صافي القروض	**2.47**	**0.54**
ب4=الاحتياطات/القروض غير المسددة	**65.54**	**3.19**
ب5= الأوراق المالية خلال السنة/إجمالي الأصول	**36.29**	**30.26**

المصدر: من إعداد الطلبة مقدمة من المديرية المالية و المحاسبية لبنك BADR.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (ب) نلاحظ أن البنك يتعرض لمخاطر عدم السداد (الائتمان)حيث في سنة 2009 يعتبر البنك اقل عرضة المخاطر الائتمان وهذا لتكوينه لمخصصات بشكل كافي لتغطية خسائر الفروض فهو يدير مخاطره حيث قدرت نسبته ب(1): 56.66

بالنسبة(ب2): قد بلغت 8.54% وهذا يدل على سوء تسير البنك لمخاطره

بالنسبة ل(ب3): لعدم تبويب إدارة البنك للقروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها ولكون النسبة تعبر عن حجم القروض المتغيرة والغير مخصص لها احتياطات فكلما زادت دالت على زيادة مخاطر الائتمان

بالنسبة(ب4) : إن البنك لم يخصص نسبة لمواجهة خسائر القروض ويدل هذا إلى جودة وعدم إدارته لمخاطره بشكل جيد حيث بلغت النسبة 65.54%

بالنسبة ل(ب5): بلغت النسبة36.26 % وعلى هذا نستنتج أن البنك يوجه استثماراته نحو الأوراق المالية لتقليص مخاطر عدم السداد.

أما في سنة **2012**

بالنسبة ل (ب 1) : قد بلغت 91،45% وهذا يدل على امتلاك نوعية جيدة من الأصول

بالنسبة ل(ب2): وهي نسبة كبيرة تقدر ب 33،41% وهذا يدل على أن البنك يسير مخاطره بشكل أفضل

بالنسبة ل(ب 3) : قد وصلت النسبة ل 0،54 % إضافة لامتلاكه حجم كبير من الاحتياطات لمواجهة خسائر القروض غير المسددة

بالنسبة ل (ب 4): وتدل النسبة 19،3 على ارتفاع الاحتياطات بشكل كبير

بالنسبة ل(ب 5): بلغت النسبة 30،26 % وعلى هذا نستنتج أن البنك يوجه إستثماراته نحو الاوراق المالية لتقليص مخاطر عدم السداد

3-نتائج مخاطر السيولة :

الجدول رقم (05): يوضح مؤشرات مخاطر السيولة

السنوات / المؤشر	2009	2012
ج1= الودائع الأساسية / إجمالي الأصول	52.17	60.64
ج2= صافي القروض/ إجمالي الأصول	20.97	23.12
ج3= القروض/الودائع	47.87	52.66
ج4= الأصول السائلة/الودائع	13.62	24.21
ج5=إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول	8.45	7.41

المصدر: من إعداد الطلبة مقدمة من المديرية المالية و المحاسبية لبنك BADR.

من خلال دراستنا نلاحظ أن بنك **BADR** لا يواجه مخاطر السيولة ففي سنة 2009

بالنسبة ل (ج 1): لمؤسسة الودائع الأساسية على إجمالي الأصول يقدر ب 52،17% أي ان الأصول السائلة تستخدم في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء فقط

بالنسبة ل (ج 2) :تقدر نسبة ب 20،97% وهذا يدل على تحمل البنك مخاطر الأثمان أقل نظرا لانخفاض القروض الغير مخصص لها إحاطات مقارنة بالأصول

بالنسبة ل (ج3): يجب على البنك أن لا يمنح قروض تفوق حجم الودائع فقد بلغت النسبة 47،87 وهذا يوفر أمان للمودعين

بالنسبة ل (ج4): نجد أن البنك قد حقق منه 13،61 % وهذا راجع لارتفاع في حجم الودائع

بالنسبة ل (ج5): بلغت النسبة 8،45% تيسير قدرة البنك على الاقتراض

أما في سنة 2012 يبقى البنك له قدرة أفضل على الاقتراض من السوق المالي ويتبين ذلك من خلال انخفاض نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول بلغت 7،41% فنتيجة الانخفاض حجم الودائع مقارنة بأصوله السائلة ارتفعت قدرته لتصل إلى 24،21% وبالنظر إلى مؤشر الودائع الأساسية على إجمالي الأصول فإنه يملك حجم كبير من الودائع الأساسية وهذا للتبويب في البنود وعليه فإن البنك يسير مخاطره بشكل جيد ومعرفته لقدرته على مواجهة الخسائر من القروض.

خلاصة الفصل:

على ضوء دراستنا نستنتج أن عدم تكوين مخصصات بكفاية بغية الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وهذا عكس ما درسنا وهو توجيه البنك لتكوين حجم كبير من المخصصات و عدم الالتزام بقيود لجنة بازل لم يؤثر على قدرة البنوك في تحقيق نسبة الملاءة المالية و ارتفاع الأصول الخطرة المرجحة وانخفاض معدل كفاية رأس المال وعدم مواجهة البنوك مخاطر رأس المال ولا مخاطر السيولة لكنها تتعرض لمخاطر عدم السداد وعدم فرض السلطات رقابة لمعامل تحويل الائتمان في بنود خارج الميزانية إلى تضخيم حجم الأصول الخطرة و استمرار البنوك الجزائرية في تدعيم مراكزها المالية لتطوير وزيادة كفاءة الجهاز المصرفي.

الخاتمة

الخاتمة

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل، حيث كانت الجزائر تسعى دوما إلى إصلاح النظام المصرفي مع دخولها إلى اقتصاد السوق الأمر الذي اجبر البنوك على التفكير السريع والعميق في تحسين الخدمات.

و كون للبنوك التجارية تلعب دور أساسي في عملية استقبال الودائع من جهة وتقديمها في شكل قروض من جهة أخرى ، تحقق البنوك من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص لذلك فهي تسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها بزبائنها ، إلا إن المشكلة تكمن في احتمال عدم استرجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كليا أو جزئيا .

النتائج والتوصيات:

- الجهاز المصرفي يشكل دعامة وركيزة للاقتصاد ومحركه الحالي والمستقبلي وخاصة عن طريق أهم وظيفة له والتي هي :
- منح القروض لزبائنه بمختلف أنواعها.
- أهم خطر يتعرض له بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عدم قدرة العميل على السداد.
- لا يمكن الحد كليا من المخاطر مهما كان أنواعها، لذلك فانه يعتبر تقديرها عنصرا أساسيا، فاستعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR طرق التنبؤ بالمخاطر يسمح ل ه من بالتقليص منها ، وهذا من خلال التسيير الاستراتيجي والعلاجي للمخاطر وتنصب أهدافهما في الوقاية من المخاطر ، والتخفيض من حدة النتائج المترتبة عن هذه الأخيرة.
- على البنوك الاعتماد على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر، بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى.

- **آفاق البحث** نتمنى أن نكون قد أصبنا فيها ونرجو أن نكون قد وفقنا في انجازنا لهذا البحث ولو بجزء قليل، كما نتمنى أن يصبح هذا الانجاز مرجعا يعتمد عليه مستقبلا وأن يستفاد منه، **حيث سنطرح مواضيع أخرى متعلقة بموضوع دراستنا:**

- تسيير مخاطر القروض البنكية.

- الطرق الحديثة للوقاية من المخاطر.

- أهمية الجهاز المصرفي ودوره في التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. الهواري أنور إسماعيل ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ،بدون دار نشر، 1983.
2. الزبيدي حمزة محمود ، إدارة المصارف، الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000
3. لطرش الطاهر ، **تقنيات البنوك (دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004/2003
4. جميل الزيدانين، **أساسيات الجهاز المالي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
5. عجمية محمد عبد العزيز ، عقاد مدحت محمد ، **نقود وبنوك** ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1989.
6. محمد الصالح الحناوي ، **الإدارة المالية والتمويل** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،1998
7. مختار محمد الهاشمي ، إبراهيم عبد النبي حمودة ، **مبادئ الخطر والتأمين**، الدار الجامعية ،2001

المذكرات :

8. بن علي ميلود،عثمان عبد الحميد، **تطور الجهاز المصرفي عبر الإصلاحات الإقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011 .
9. حدادي نجاة، **تسيير المخاطر البنكية**، كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003.
10. زينات فارس،بوهيشة عبد اللطيف، **تسيير مخاطر القروض البنكية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير،جامعة غرداية، 2012.
11. عطا الله فهد السرحان،**دور الإبتكار والإبداع التسويقي لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراء، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005.
12. عبدلي لطيفة، **دور مكانة ادارة مخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2012.

13. شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم تجارية ،كلية العلوم الاقتصادية،وعلوم تجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2011.

❖ **المجلات والمؤتمر ات:**

14. بوداح عبد الجليل ، مجلة العلوم الإنسانية ،**تسيير الخاطر البنكية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، عدد 18، 2002 .

15. زايري بلقاسم ،**أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر** ،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2008.

16. عبد المنعم محمد طيب أحمد النيل ، تقويم تجارب الإصلاح المصرفي ،ملتقي دولي حول: **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية،وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف ،2004 .

❖ **النصوص القانونية:**

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،المتضمن القانون 11/03 ، 1999.

18. القانون10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض.

❖ **الكتب باللغة الأجنبية:**

20 .M .Mathieu l'exploitant bancaire et le risque, la revue bancaire édition ,1995